محاضرة "القانون والتشريعات في العصر البيزنطى"

إن القانون الروماني هو اكبر اعمال العبقرية البيزنطية اصالة واعظم ما أهدته لمن أتي بعدها من الناس حضارياً . وكان من سمات النظام الروماني حفظه للقانون والتشريعات من الزوال علي مر القرون . ونجد اسم جستنيان المشرع مألوفاً لدي الكثيرين ممكن لا يعرفون شيئاً عن التاريخ البيزنطي كلفظ معروف متداول .

واذا تتبعنا تطور القانون زمن الأباطرة الرومان الشرقيين سنجد أنه مر بأربعة أدوار :

(١) دور التقنين الذي بدأ زمن دقليديانوس وبلغ ذروته في مدونة جستنيان .

(٢) دور تشريعات الأباطرة اللاأيقونيين .

(٣) دور الرجوع الي قانون جستنيان زمن الحكام المقدونيين .

(٤) دور الاضمحلال .

وعلينا ان نعالج في اختصار شديد المميزات الرئيسية لكل من هذه الادوار في تاريخ القانون الروماني في عصوره المتأخرة (العصر البيزنطى)علي آلا يغيب عنا أن القانون في ذلك الحين كان تعبيراً عن إرادة الحاكم ؛ فقد كان الحاكم ينفرد برأيه ويختص نفسه بالتشريع .

القوانين والتشريعات من عهد دقلديانوس حتى عهد جستنيان

عندما حل القرن الثالث كان عصر البناء والانشاء بالنسبة للمشرعين الرومان ، قد أشرقت علي النهاية وفي زمن دقلديانوس بدأ عصر التقنين في تاريخ القانون الروماني . وقد جمعت القوانين فى ذلك الوقت عام ٢٩٥م تقريباً وتشمل القوانين الاساسية التي

أصدرها الأباطرة منذ هادريان حتي دقلديانوس ، وقد قام بجمعها رجل يدعي جريجوريوس وربما كان هذا استاذاً في مدرسة بيروت القانونية العظيمة في سوريا ، وتمت بعد هذا الوقت بمجموعة اخري للقوانين التي اصدرها دقلديانوس جمعها رجل يدعي هيرموجينيانوس . ويظهر ان الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني في سنة ٤٢٩م قد خطرت له فكرة عمل قانون عام علي أن يشمل ذكر جميع القوانين السارية عندئذ ، وأن يأخذ مكان التشريعات والكتابات الفقهية السابقة ، ولو قد فعل هذا لكان قد سبق جستنيان في عمله ولا ندري كيف انصرف عن مشروعه ، ولكن مجموعة من القوانين الاساسية الإمبراطورية صنفت علي يد لجنة عينت في سنة ٤٣٥م ونشرت هذه المجموعة في سنة ٤٣٨م ليصبح قانون ثيودوسيوس نافذاً في الغرب والشرق في سنة ٤٣٩م. غير أن تصنيف هذا القانون الجديد لم يوقف تيار التشريع الإمبراطوري واستمر الأباطرة يصدرون القوانين ، ومن هنا نجد الغموض والتناقص قد تسربا إلي كيان القانون الروماني .

وقد شكا جستنيان من تناقض القوانين وغموضها ، وأخذت القضايا أمام المحاكم تؤجل إلي مالا نهاية وأخذت الأحكام لا تعتمد علي مواد ثابتة قدر اعتمادها علي أهواء القضاة التعسفية . كان جستنيان يعتقد أن إمبراطور الدولة يحمل عبء واجب مزدوج ؛ فقد كان عليه ان يكون الفاتح العسكري والمشرع الاعلي في الوقت ذاته فإذا كانت المدينة الخالدة قد اتسعت كثيراً عن طريق انتصارات جيوشها وعدل قوانينها فواجبه كوارث لماضي

روما ، أن يكون جديراً بهذا التراث المزدوج ولم يكن له مفر من القيام بعمل حصر كامل للقانون الروماني .

لقد وجد الإمبراطور جستنيان في وزير القضاء تريبونيان ، وكان من أهل بامفيليا رجله المنشود وكان جستنيان لا يتعب من الفخر بعمله الغزير ومن تحمسه الشديد له ، وصدر في ابريل سنة ٥٢٩م قانون جديد وضع علي اساس تشريعات جريجوريان وهيرموجينيان وثيودوسيوس وضمت كذلك قوانين الأباطرة المتأخرين التي كانت لا تزال نافذة وقد نفذ العمل في اقصي سرعة .

ولكن أصالة جستنيان الحقيقية ظهرت في انشاء الموجز (الدايجست) فندب لذلك ستة عشر مندوباً جديداً ، وكلفهم في سنة ٥٣٠م بأن يجمعوا مجموعة مختارة من أعمال المشرعين العظام يستطيع المحترف وغير المحترف الاستفادة منها ، وذلك باستبعاد المتكرر والمتناقض وبحذف المناقشات التي دارت حول بعض المواضيع التي لم تعد تستخدم ، فتتحقق بذلك المحافظة علي ذكري مشرعي روما العظام . ولم تكن تلك المهمة الضخمة مهمة قراءة ألفي كتاب تحتوي علي ثلاثة ملايين سطر وتلخيصها ، كما رآها جستنيان نفسه إلا ضرباً من المستحيل لا يتحقق إلا بمعجزة . وقدر لإتمام هذا العمل عشر سنوات ؛ ولكنه تم في الحقيقة في مدي ثلاث سنين : فقد نشر ذلك الموجز علي الملأ في ديسمبر سنة ٥٣٣ . وهكذا اقيم في ١٥٠,٠٠٠ سطر علي حد قول الإمبراطور .

وقد اقترب هذا الملخص من أعمال المشرعين الرومان الأصول التي استخلص منها ، ومن الطبيعي أن نتوقع بعض القصور في تأليفه نظراً لقصر الوقت الذي استلزم تصنيفه ، فطريقة ترتيب المواد المختارة سطحية في أكثر الاحيان وأسوء من ذلك أن النصوص القديمة قد اختصرت وشوهت وجزئت الي فقرات مبعثرة . وأسوء من كل هذا أن هذه المواد حرفت علي يد مبتدع جلف (وندالي) ويذهب دراس القانون المحدثون إلي أن تريبونيان وشركاءه كانوا كالعبيد الذين سطوا علي كنوز اسيادهم ، ولم يكونوا حراساً انقذوا ما أمكن إنقاذه من حريق شامل . ولكن يجب آلا يغيب عن الناقد إن موهبة التشريع كانت قد اختفت في بلاد الدولة الرومانية . حتي لقد كان القضاة يكتفون من الاستفادة من مؤلفات قدماء المشرعين بعد عناوينها عدداً حسابياً اتباعاً لقانون ذكر الأصول القانونية الذي اصدره فالنتيان سنة ٤٧٦م . وأصبح مجرد ذكر عدد المؤلفات التي استعان بها المحامي كافياً لكسبه القضية .

ومن الثابت بالفعل أن الناس في الغرب قد شوهوا التراث القانوني الروماني بما اسرفوا فيه من اجتزاء قطع منه ، وتهيئتها في أحجام مناسبة لهم وتحويرها الي الأغراض التي يرمون اليها . ثم إننا عندما نستعرض الموجزات القانونية البيزنطية التي عملت في الازمان المتأخرة ، والتي أخذت تصغر في الحجم وتبعد عن الطابع العملي تدريجاً ننتهي الي الشك فيما إذا كانت الإمبراطورية فى الشرق قد استطاعت أن تحتفظ بمؤلفات لم يعد الناس يفهمونها حق الفهم . بالاضافة الي ذلك أن هدف جستنيان لم يكن علمياً خالصاً بل كان

عملياً ايضاً ، وانه أراد أن يصدر مجموعة من القوانين المعمول بها عند ذاك ، لكي يكفي حاجات أهل عصره : فكان المقصود من مجموعة القوانين المدنية التي عملها أن تكون مرشداً للقضاة وكتاباً يستعمله الأساتذة ومصدراً للعدالة عند شعبه ، ولم يسلم عمل جستنيان في هذا المقام من نقاد اخذوا عليه أنه لم يكن مجدداً وثائراً جريئاً ، وأنه كانت تعوزه الشجاعة الكافية للخروج علي التقاليد في جرأة وأنه أتاح للأيقونيين الفرصة لأن يسيروا بإصلاحاته القانونية الي نهايتها المنطقية .

تبدو عظمة جستنيان في الواقع كمشرع فيما يلي : لقد أدرك ان قانون أية أمة إنما هو تطور يوجز تاريخ الشعب . وعلي الرغم من رغبته في تبسيط أسلوب الإجراءات الرومانية القانونية ، وفي اضفاء إنسانية أكبر علي إدارة العدالة الرومانية ، فإنه لم ينشئ كتاباً موجزاً عملياً فحسب بل تعدي ذلك الي ما هو اعظم منه وخلق عملاً وصفه جستنيان بقوله : "إن قانونه كالقلعة تحتمي خلف جدرانها كنوز الماضي من عاديات الزمن الحسود ، وهو يكشف لأمم الغرب البربرية في الوقت المناسب فكرة دولة تقوم علي أساس من القانون ".

كان يجب آلا يكون القانون المجموع بهذه الكيفية شيئاً ميتاً بل يكون سهل المنال بالنسبة للأجيال المقبلة من الدارسين فأصدر جستنيان في نوفمبر ٥٣٣ مقدمة للقانون الروماني – النظم – صيغت علي نمط كتيب سابق للمشرع جايوس ولكنها تضم التغييرات التي طرأت علي القانون نتيجة لتشريعات إمبراطورية تالية . وهكذا أحل القانون الجديد في

سنة ٥٣٤ محل قانون سنة ٥٣٠ ولم يبق بين أيدينا إلي اليوم إلا هذه النسخة الأخيرة وهكذا أتم الإمبراطور عمله ورأي بعينيه أنه عملاً صالحاً .

ولا يزال لدينا ما يقرب من ستمائة من قوانين جستنيان الاساسية ونشاطه في التشريع القانوني واضح في كل مجال . فقد اتسعت حقوق الزوجة وخصوصاً فيما يتعلق بما تقدمه الي زوجها من صداق . بينما اصبح لزاماً علي الزوج ان يوقف علي الزوجة ثروة تعادل في القيمة ما دفعته له . وتقررت للأطفال حرية أوسع فيما يتصل بأشخاصهم وأملاكهم ، وأصبح حرمانهم من الوراثة في المستقبل غير جائز إلا حسب قواعد ثابتة واذا حرموا فيجب علي الآباء ان يقرروا بوضوح الاساس الذي بني عليه حرمانهم . وبالنسبة للعبيد تطور الأمر وأمن العبد من قسوة سيده ، واعطي له الحق في أن يطالب الحكام بحمايته.وفى المواريث أعيد انشاء قانون الوراثة جملة ، فجعلت قرابة الدم هى الاساس ، بينما ألغيت فيما يتصل بالتبني وعتق العبيد وانتقال الاراضي وغيرها من عمليات نقل الثروة . وقد قرر الإمبراطور إنه اتخذ لنفسه ثلاث قواعد سار عليها في تحقيق إصلاحاته وهي (الانسانية) والمنطق الطبيعي ، والمنفعة العامة .

أصدر جستنيان مجموعة تشريعاته العظيمة باللغة اللاتينية لسان الغرب ، ونشرت حين كان علي وشك الشروع في اعادة الغرب الي حظيرة الإمبراطورية ، فعبر بهذا العمل عن اخلاصه للتقليد الروماني في حكم العالم . بيد انه ينبغي علينا الادراك بأن ذلك لم يحل دون ضياع أمر اللاتينية في القسطنطينية ، ذلك أن الإمبراطور كان يشرع في مدينة يونانية

ولم يوجد بين المحامين الذين انتدبهم من يمثل اي جامعة غربية ولم يؤخذ عضو واحد من روما القديمة . واستقي جستنيان كثيراً من ابتكاراته من مصادر هلينستية ، بينما كانت القوانين الجديدة التي أعلنها جستنيان بعد ٥٣٤م نفسها مكتوبة باللغة اليونانية .

القوانين والتشريعات فى عصر مناهضة الأيقونات

اثناء الجزء الأخير من القرن السادس أُهمل حظر جستنيان تصنيف اي كتابات اخري علي تشريعاته الجديدة سواء أكانت تعليقات ام شروحاً فكتبت بالإغريقية كتابات قانونية كثيرة ، لكن لسوء الحظ لم يصلنا منها سوي القدر اليسير وبالرغم من أن أباطرة القرن السابع كانوا يصدرون قوانين من وقت لآخر تتعلق بصفة رئيسية بالإدارة العامة أو بعلاقة الكنيسة بالدولة . ولم تحدث تغييرات واسعة النطاق في القانون الخاص إلا في عصر الأباطرة اللاأيقونيين وأذيعت (الإيكلوجا) في سنة ٧٣٩ ، وهي مختارات من القانون أخذت من تشريع جستنيان بعد إجراء تعديلات (في اتجاه اكثر إنسانية) ، لكن الإمبراطور باسيل المقدوني ألغي أو قلب أكثر هذه التطورات رأساً علي عقب فقد رجع مرة أخري الي قانون القرن السادس .

وفي وقت ما بين ٨٧٠ و ٨٧٩ اذيع كتيب جديد يسمي بروخيرون ليحل محل الإيكلوجا بينما عينت لجنة لإعداد مجموعة قانونية أخري كاملة بعد ان تستبعد من القوانين تلك الأجزاء الشاذة التي ادخلها اللاأيقونين من محطمى الصور الهراطقة .

وقد جمع بين ٨٧٩ و ٨٨٦ كتيب آخر منقح – الاباناجوج ولكنه علي ما يرجح لم يقدر له أن تقره الدولة رسمياً واننا لنشك فيما كانت مجموعة باسيل التي تقع في اربعين جزءاً فقد قدر لها ان تنشر : ومن المؤكد اننا لا نملك الا القانون المسمي البازيليكا (الأوامر الإمبراطورية) والذي يقع في ستين كتاباً وقد أذاعه الإمبراطور ليو السادس ابن باسيل المقدوني .

وكانت مؤلفات جستنيان لا تزال تدرس حتي بعد صدور البازيليكا فى عهد الأسرة المقدونية خصوصاً في القرن الحادي عشر عندما اسس قسطنطين منوماخوس في سنة ١٠٤٥م مدرسة للقانون في القسطنطينية ، وقد ذهب البعض إلي أن ذلك الانتعاش الذي لقيته الدراسات القانونية كان له تأثير كبير في دراسة قانون جستنيان في جامعة بولونيا في القرن الحادي عشر. ومع ذلك كان نشاط المدرسة البيزنطية الجديدة قصير الأمد ، وفي نهاية القرن الثاني عشر أخذت وجهة النظر القائلة بأن البازيليكا وحدها كانت تمثل القانون المعمول به تلقي تأييداً . وحينما أخذ علم القانون يضمحل ، توقف تطور القانون الروماني الخاص وكان ذلك بعد حكم ليو السادس ، ثم جاء بعد ذلك دور الكتيبات والمختصرات ، وأهملت البازيليكا وبلغ الاضمحلال اقصاه عند ظهور الهيخابيلوس (الكتب الستة) التي ألفها

هارمينوبولس حوالي سنة ١٣٤٥ ، وقد وصفها بعضهم بقوله إنها موجز لموجزات الموجزات وأصبح القانون البيزنطي في أيامه الأخيرة كما وصفه أحد المؤرخين بإنه خلط وهرطقة قريب من الكفر. وقد نسب العلماء نشر ثلاث مجموعات قانونية صغيرة إلي الأباطرة اللاأيقونيين : وهي قانون الفلاح ، وقانون الجندي ، وقانون الملاح .

بعض المؤثرات التى أدت لتطور القانون الروماني في عصوره المتأخرة التي سبقت دور الاضمحلال وتتلخص فيما يلى :-

١- اثر العاطفة المسيحية العامة حيث كان من الطبيعي آلا يبدأ تأثير العاطفة المسيحية في التشريع الإمبراطوري إلا بعد تنصر قسطنطين صحيح أن هذه العاطفة المسيحية لم تحاول قط صياغة القانون الإمبراطوري الروماني الخاص في شكل جديد ولكن سلطانها أخذ يتزايد باستمرار منذ القرن الرابع .

٢- تأثير الكنيسة كهيئة تعبر عن إرادتها في صورة قوانين تصدرها المجالس والمجامع الدينية .

٣- العادات والتقاليد الجارية وخصوصاً في الولايات الشرقية .

ومن الطبيعي ان يمتزج بعض هذه العوامل ببعض بصورة دائمة .

قوانين الزواج والأسرة

وبالنسبة للزواج لم يصل جستنيان بفكرة الزواج المسيحي الي نهايتها المنطقية ، وهي الفكرة القائمة بامتزاج الزوجين أحدها بالآخر حتي يصبحا لحماً واحداً فلا يجوز أن

تقع بين واحد من الطرفين وطرف ثالث أية علاقة زوجية فلم يصل جستنيان إلي هذه الدرجة من التحديد : فقد ظل يبيح التسري بالمحظيات وبالتالي الاعتراف بشرعيتهن . وترك أمر منع الزواج سوي بواحدة ، للأباطرة اللاإيقونيين حيث قرروا ذلك وفرضوا العقوبات الجسدية والمالية علي من يقترف علاقة سوي العلاقة الزوجية ، ولم يضع جستنيان في قانونه حدوداً لمسألة الزواج من أخري غير أن الإمبراطورة إيريني حرمت الزواج مرة ثالثة وأي زيجة تالية . وحتي الأباطرة المقدونيون مع انهم أعادوا الإعتراف بالتسري اعتبروا الزيجة الرابعة لاغية وباطلة شرعاً ، بينما ظل الزواج مرة ثالثة خاضعاً للعقوبات الكنسية ، بحسب ما ينص عليه القانون وسمح جستنيان بالطلاق مع اشتراطات كثيرة بالرغم من تصور الديانة المسيحية للزواج وتحريم الطلاق ، ولم يحرم من الطلاق الا ما وقع منه نتيجة لاتفاق متبادل بين الطرفين . وحاول الأباطرة اللاأيقونيون ان يحددوا الأسباب التي تبيح الطلاق بأربعة ، ومنها البرص أو محاولة الزوج أو الزوجة الاعتداء علي حياة الآخر (ولم يعتبر الجنون أساساً للطلاق) . وأعاد الأباطرة المقدونيون القانون كما كان زمن جستنيان . ولم تصل الكنيسة والدولة الي أي اتفاق يختص بالطلاق .

وأطرف ما يميز تشريع الأباطرة اللاأيقونيين هي نواحيه التي تتعلق بالأواصر العائلية ولو نظرنا في اسس هذا التشريع لوجدناها تستقر علي اساس من النظرة المسيحية إلي الزواج علي اعتبار ان الأسرة جماعة تربطها ببعضها روابط من الاعتماد المتبادل يشوبه الحب . فعلاقة الزوجة مثالاً بزوجها لم تكن مجرد خضوع لسلطان الزوج كما كان

الحال في الزواج الروماني القديم (ويعبر عن سلطان الزوج في هذا القانون بلفظ يده) ولم تكن كذلك علاقة استقلال كما هي الحال في (الزواج الحر) الذي نعرفه في العصور المتأخرة ، ولكن الحقوق والممتلكات يتمتع بها الزوجان مشتركين . وقد نصت الإيكلوجا بالإضافة الي ذلك علي اشتراك الزوجين في العقارات غير المنقولة التي يملكانها في حين أن جستنيان قنع بأن يجعل اساساً لهذه المسألة توازناً حسابياً يقضي بأن تتساوي قيمة ما يساهم به كل من الزوجين في بيت الزوجية من العقار مع ان هذا التشارك في الحقيقة لا يمكن بقاؤه الا اثناء قيام الزواج ، ثم تعود املاك كل منهما بعد وفاة احدهما دون خلف إلي أهل كل منهما .

وأصبح موقف الدولة تجاه الاطفال موقف اهتمام ابوي ورعاية لخيرهم فكانت تحمي حقوقهم وهكذا اعطت الإيكلوجا للزوجة قوي وامتيازات جديدة ووضعت الام فيما يتعلق بشخص طفلها في نفس مستوي الاب نفسه ؛ فكانت موافقتها علي زواج أولادها ضرورية كموافقة الاب ، واذا عاشت بعد زوجها كان لها الحق في أن تعين وصياً علي طفلها بعد موتها .

أما الاطفال الذين ينجمون عن الزواج فقد رفع عنهم ذلك السلطان المطلق علي حياتهم وممتلكاتهم الذى كان بيد رأس العائلة ، وقد انتقلت الحقوق التي كانت بيد محكمة الاسرة الي ممثل الدولة ، ففاز الاولاد علي العموم منذ زمن جستنيان بأملاكهم الخاصة ،

فكان من الممكن ان يتحرر الطفل مما كان يسمي (وهو السلطان المطلق لرب العائلة علي جميع افرادها) إذا أراد هو أو ابوه ذلك .

وقرر قانون الأباطرة اللاأيقونيين أن يدير أحد الأبوين بعد وفاة الآخر جميع أملاك الزوج والزوجة معاً لحساب الأبناء ولم يعد من الممكن بمقتضي هذا القانون أن يحرم الاب إبنه إلا بعد ان تقرر سلطة قضائية أن الطفل قد خسر حقه في نصيبه من أملاك والديه بسبب سوء سلوكه . وإذا لم يعين من بقي الوالدين علي قيد الحياة وصياً فإن الوصاية علي الطفل تصير الي الإدارة الحكومية الخاصة بشئون الأيتام أو إحدي كنائس القسطنطينية (وفي الولايات إلي الأسقف أو الدير) .

ونقول في ختام كل هذا إن ما ذهبت إليه المسيحية من أن الآباء ينبغي أن يقسموا حبهم علي أبنائهم بالعدل قد جعل الناس يشعرون في هذا الميدان ايضاً أن العدل يقتضي المساواة وان تقسم املاك الوالدين بالتساوي بين الأبناء . وهكذا لم يأخذ القانون الروماني في عصوره المتأخرة بما كان يذهب اليه في عصوره الاولي من تقسيم أملاك الأسرة بين الأبناء ، أنصبة غير متساوية بحسب الظروف المختلفة التي تحيط بمركز كل الأبناء . حقيقة أن الأباطرة المقدونيين ألغوا معظم هذه المواد ولكن من المحتمل أن يكون معظم تشريع اللاأيقونيين قد بقي نافذاً في المعاملات الجارية .